

زبدة الأصول

[85] يكون الثاني مقدما . الثاني: ما إذا كان احدهما محتمل الاهمية ، فيكون هو المقدم وقد مر في الامر الثالث الذى قدمناه على مسألة الترتب ما هو الوجه في ذلك ، فراجع . الثالث: ما إذا لم يكن احدهما اهم ولا محتمل الاهمية فهل يكون السبق زمانا موجبا للترجيح ام لا ؟ فلو فرضنا ان طالما حكم بقتل انسان في يوم الخميس وانسان آخر ، في يوم الجمعة ويقبل شفاعته المكلف اما في يوم الخميس أو يوم الجمعة ، فهل يكون ذلك من المرجحات ام لا ؟ فقد بنى المحقق النائيني (ره) ذلك على القول بان التخيير بين المتزاحمين المتساويين ، هل يكون عقليا ، ام يكون شرعيا ؟ إذ على الاول حيث ان مبناه القول بالترتب وتقييد اطلاق كل من الخطابين ، بعدم الاتيان بالآخر ، لابد من البناء على الترجيح به ، لان التكليف بالمتقدم هو الذى يكون فعليا ، دون المتأخر ، لان سقوط كل من التكليفين المتزاحمين بناءا عليه ، لا يكون الا بامثال الآخر ، وبما ان امثال التكليف بالمتأخر متأخر خارجا لتأخر متعلقه فلا يكون للتكليف بالمتقدم مسقط في عرضه ، فيتعين امثاله على المكلف بحكم العقل ، واما على القول بالتخيير الشرعي ومبناه سقوط الخطابين ، واستكشاف خطاب آخر من الملاكين وحيث انه (قده) يختار الاول ، فيرى ذلك من المرجحات . اقول الطاهر عدم كون ذلك من المرجحات ، اما على القول بإمكان الشرط المتأخر فلانه لا مانع من تقييد اطلاق خطاب السابق بترك الآخر في طرفه ، واما على ما اختاره من امتناعه فحيث انه (قده) يرى عدم الفرق في نظر العقل بين تفويت الواجب الفعلى ، و تفويت الملاك الملزم في طرفه فكما يحكم بقبح الاول ، يحكم بقبح الثاني ، فلا محالة لابد له من البناء على التخيير بالتقريب المتقدم ، فلا يكون السبق زمانا من المرجحات ، فمع تساوى المتزاحمين من حيث الاهمية يحكم بالتخيير مطلقا ، اللهم الا ان يقال انه على فرض احتمال مرجحية السبق الزمانى فحيث ان تقييد اطلاق خطاب المتأخر متيقن وتقييد السابق مشكوك فيه ، فالاصل يقتضى بقاء اطلاقه فتدبر حتى لا تبادر بالاشكال . واما على فرض التساوى فالحكم هو التخيير ، واما الكلام في كون التخيير شرعيا
